برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ١٨- ١٩٩٨/٥/٢١

قضايا السياسات

البند ٤ من جدول الأعمال

قضايا مستجدة ذات أهمية لبرنامج الأغذية العالمي

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/98/4-B
24 April 1998
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفون المسؤولون عن الوثيقة هم:

مدير قسم الاستراتيجية والسياسات:	John M. Powell	رقم الهاتف: 6513-2600
مدير قسم الموارد والعلاقات الخارجية:	Tun Myat	رقم الهاتف: 6513-2009
مساعد المديرة التنفيذية:	Jean-Jacques Graisse	رقم الهاتف: 6513-2200

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

ملاحظات استهلالية

١- طلب **المجلس التنفيذي**، في دورته السنوية لعام ١٩٩٦، أن تتضمن التقارير السنوية المقبلة للمدير التنفيذي رؤية لعمل **البرنامج** أكثر استناداً للتحليلات وارتباطاً بالسياسات، تنسج على منوال التقرير السنوي لعام ١٩٩٥ من حيث الأسلوب والشكل؛ كما طلب أن يقوم **البرنامج**، لدى إعداد تقارير، باستشراف المستقبل فيستعرض أهم قضايا السياسات، والموارد، والتشغيل، والمالية التي يرجح أن يواجهها **البرنامج**.

٢- ولاحظ **المجلس**، لدى مناقشة التقرير السنوي للمديرة التنفيذية في مايو/أيار ١٩٩٧، أن هناك احتياجاً إلى مناقشة القضايا الرئيسية بنهج يستشرف الآفاق، واتفق على أن تستجيب **الأمانة** لهذا الاحتياج بموافاة **المجلس التنفيذي** بوثيقتين كل سنة: فيصدر **البرنامج** في السنوات الفردية التقرير السنوي والخطة الإستراتيجية والمالية؛ ويصدر في السنوات الزوجية التقرير السنوي و"وثيقة القضايا".

- وسيظل التقرير السنوي للمدير التنفيذي تقريراً عن أنشطة **البرنامج** في كل سنة من السنوات. وسيكون تقريراً موجزاً وعملياً وموجهاً إلى **المجلس التنفيذي**. وسيسترعى التقرير انتباه **المجلس** إلى القضايا الرئيسية التي واجهها **البرنامج** أثناء السنة، تاركاً مهمة التحليل الأكثر ارتباطاً بالجوانب الجوهرية للوثائق المذكورة فيما يلي.
- وتتضمن الخطة الإستراتيجية والمالية، التي تعد كل سنتين، شرحاً للأولويات التشغيلية والتنظيمية **للبرنامج** لفترة التخطيط التي تغطي ٤ سنوات، والمستويات المتوقعة لما سيتوافر **للبرنامج** من موارد وإيرادات خلال هذه الفترة.
- وفي السنوات التبادلية، أي التي لا تقدم فيها الخطة الإستراتيجية والمالية إلى **المجلس**، يجري إعداد وثيقة القضايا. وتتضمن هذه الوثيقة استعراضاً موجزاً لعدد صغير من أهم القضايا المستجدة التي قد تستحق أن يناقشها **المجلس**، ولكنها لا تقتضي بالضرورة إعداد وثائق مستقلة. ومن شأن هذا الترتيب أن يمكن **المجلس التنفيذي** من إجراء المناقشة التي طلبها فيما يخص السياسات.

٣- والوثيقة الحالية هي أول وثيقة يجري إعدادها بموجب الترتيبات المبينة أعلاه.

٤- وقد اختار **المجلس التنفيذي** الموضوعات الثلاثة المطروحة للبحث في هذه الوثيقة، بعد التشاور مع المجموعات الإقليمية. والموضوعات هي:

- تجديد حيوية العمليات الإنمائية **للبرنامج**
- الطابع متعدد الأطراف للأنشطة الإنمائية **للبرنامج**
- **إصلاح الأمم المتحدة:** التعاون على المستوى الميداني في تقديم المساعدات الإنمائية

تجديد حيوية العمليات الإنمائية للبرنامج

٥- أوصى **المجلس التنفيذي** باستهلال مناقشات مبكرة بشأن استخدام المعونة الغذائية أداة للتنمية، بهدف إجراء استعراض للسياسات ذات الصلة. وسيستند هذا الاستعراض إلى عدد من المبادرات السابقة التي تناولت بالدراسة دور **البرنامج** في مجال التنمية، ومن بينها: دراسة عن مدى فعالية المعونة الإنمائية **لبرنامج الأغذية العالمي** (الوثيقة CFA: 37/P/INF.1)، وتقييم **برنامج الأغذية العالمي** (استعراض ثلاثي الأطراف، ١٩٩٤)، ودراسات حالة مختلفة استهلها **البرنامج**. وقد أبرزت هذه المبادرات ضرورة التركيز على العمليات التي يكون فيها نقص الأغذية جزءاً من المشكلة ويُعد فيها توفير الأغذية استجابة مناسبة، وكذلك ضرورة التأكيد على أن الأغذية مورد يتعين عليه أن يبرهن على جدواه أسوة بالمطلوب على وجه الدقة من الأنواع الأخرى للمساعدة الإنمائية.

٦- وأسهمت عدة قرارات اتخذها **المجلس التنفيذي** في إيجاد فهم أعمق لدور الأغذية في مساعدة من تمس حاجتهم إليها: ومنها قرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة ببيع سلع المعونة، التي ركزت مجددا على استخدام الأغذية موردا مباشرا من موارد التنمية؛ وقراراته المتعلقة بمساعدة الأمهات والأطفال في الأوقات الحرجة من حياتهم، التي حددت دور الأغذية في توفير المنافع للأمهات الحوامل والمرضعات ولصغار الأطفال؛ ولقراراته المتعلقة بزيادة مساعدات **البرنامج** إلى أفقر البلدان، التي تناولت قضايا تتصل بتنمية القدرات التنفيذية. وعلاوة على ذلك، شجع **المجلس التنفيذي البرنامج** على مواصلة جهوده لتحقيق هدفه المتمثل في تقديم ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من مساعداته الإنمائية إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وما لا يقل عن ٥٠ في المائة منها إلى أقل البلدان نموا. وقد تم بلوغ هذا الهدف في عام ١٩٩٧ للمرة الأولى.

٧- وسيواصل **البرنامج** توخي المزيد من الدقة في تحديد المجالات التي تركز عليها أنشطته الإنمائية، إذ أن المعونة الغذائية بوسعها أن تؤدي دورا خاصا في الحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي على أسس مستدامة. وما زالت هناك حاجة إلى مواصلة توضيح وإبراز المزايا المحددة للمساعدة الغذائية، وتحديد كيفية وتوقيت تقديم المساعدة الغذائية **للبرنامج**. ويتعين على **البرنامج** أيضا أن يتناول ما ينطوي عليه اتباع نهج يركز على التنمية من انعكاسات على تحديد وتصميم وتنفيذ ومتابعة العمليات التي تحظى بمساعدة غذائية من **البرنامج**.

٨- واستعراض دور المعونة الغذائية ينبغي أن يمكن **البرنامج** من القيام بما يلي:

(أ) **الوقوف على السمات الفريدة للأغذية بوصفها موردا إنمائيا**، وتحديد المجموعات المستفيدة التي تستطيع المساعدة الغذائية أن تحقق تغيرا في أوضاعها، والظروف التي تحتاج فيها هذه المجموعات المستفيدة إلى مساعدة **البرنامج**. وسيدرس هذا الاستعراض كيفية استفادة البرامج الإنمائية من السمات الخاصة التالية للأغذية:

(١) دور الأغذية في النمو البدني والعقلي، وفي التمتع بصحة جيدة وإنتاجية عالية؛

(٢) دور الأغذية في الأمن الغذائي الأسري؛

(٣) دور الأغذية في مساعدة المرأة، والدور الخاص للمرأة في ضمان الأمن الغذائي الأسري؛

(٤) دور الأغذية في تمكين الأسر الفقيرة التي تنفق جانبا كبيرا من وقتها ودخلها في سبيل الحصول على الأغذية من المشاركة في الفرص الإنمائية.

(ب) **ربط المساعدة الغذائية بالتنمية على المدى البعيد.** تلبي المساعدة الغذائية الاحتياجات الغذائية قصيرة الأجل، كما تؤدي دورا مهما في معالجة الاحتياجات الإنمائية على المدى البعيد. ومن شأن الأغذية عندما تكون جزءا من مجموعة تدابير سليمة التصميم أن تمكن الفقراء من اغتنام الفرص الإنمائية: مثل، التعليم، والتدريب على المهارات، وخلق الأصول المادية. وعملا على التوفير الفعال لمنافع طويلة الأجل ولمنافع استهلاكية عادية، سيدرس **البرنامج** ما يلي:

(١) كيفية وتوقيت تمكين المنافع قصيرة الأجل المتصلة بالأغذية للسكان من الاستفادة من الأنشطة الإنمائية على المدى الأبعد؛

(٢) مزايا المساعدة الغذائية في الحد من انعدام الأمن الغذائي الأسري؛

(٣) أفضل الفرص الواعدة لتحقيق التكامل بين المعونة الغذائية والأنشطة الإنمائية الأخرى.

(ج) **الاستعداد للطوارئ والوقاية منها.** يعد الاستعداد لمواجهة الكوارث والوقاية منها والتخفيف من آثارها جزءاً لا يتجزأ من عمل **البرنامج**. وسيستكشف الاستعراض السبل الكفيلة بتنفيذ ما يلي بمزيد من الفعالية:

(١) الاستعداد للكوارث الدورية؛

(٢) تحديد المناطق والفئات السكانية ذات الأوضاع الهشة قبل وقوع الكوارث؛

(٣) تنفيذ أنشطة تخفف من تأثير الكوارث وتساعد السكان على مواجهتها.

(د) **التركيز على أشد السكان احتياجاً.** يتوجه **البرنامج** إلى السكان الذين يعانون نقصاً في الأغذية، ولاسيما النساء. ومن أجل تقديم العون لهؤلاء السكان، سيجري **البرنامج** تقييما لآليات تتيح القيام بما يلي:

(١) توجيه وتنفيذ عمليات تقدير الاحتياجات؛

(٢) إشراك المستفيدين في تحديد المشكلات والحلول وفي التنفيذ؛

(٣) العمل مع الوكلاء المنفذين في أشد المناطق فقراً.

(هـ) **تعزيز علاقات الشراكة.** هناك اعتراف واسع بضرورة إقامة علاقات شراكة مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والحكومات الوطنية والمحلية، والوكالات الأخرى، لأن المعونة الغذائية لا تستطيع وحدها أن تحقق التأثير الإنمائي المنشود. وسيسعى **البرنامج** إلى إقامة علاقات الشراكة هذه ضماناً لاستكمال الأغذية التي يوفرها بالمدخلات الإنمائية الضرورية. وسيدرس **البرنامج** في هذا الصدد ما يلي:

(١) الخطوات العملية الكفيلة بتعزيز التعاون مع الشركاء التابعين **للأمم المتحدة**، ولاسيما **منظمة الأغذية والزراعة** و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**؛

(٢) التعاون مع "**إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**"، بوصفه إطاراً للبرمجة المتكاملة؛

(٣) الصلة بين الأولويات الحكومية وعمليات **البرنامج** الأكثر تركيزاً على أغراض بعينها؛

(٤) إمكانية توسيع نطاق التعاون مع الوكالات الإنمائية الثنائية.

(و) **تحديد ومراعاة المعايير المناسبة ومقومات الاستمرارية.** ترتبط معايير الجودة ومقومات الاستمرارية بالتأثير المتوقع للأنشطة. كما ترتبط فعالية تكاليف أي نشاط ارتباطا وثيقا بهذه القضايا من منظور المنافع طويل الأجل. وسيتعين على **البرنامج** أن يبلور فهما أكثر وضوحا لهذه القضايا، وأن يضع أساليب لتوضيح التوقعات، وتحديد المعايير، وتقييم التأثير. ولذا سيدرس الاستعراض ما يلي:

(١) المعايير المناسبة للجودة الفنية؛

(٢) ضمان التأثير الإنمائي والبرهنة عليه؛

(٣) البرمجة التي تتسم بفعالية التكاليف؛

(٤) بناء القدرة المحلية على الاستخدام الفعال للمعونة الغذائية؛

(٥) مقومات استمرارية البرامج التي تحظى بمساعدة المعونة الغذائية؛

(٦) إدراج هذه العناصر في تصميم البرامج.

إصلاح الأمم المتحدة: التعاون على المستوى الميداني في تقديم المساعدات الإنمائية

٩- حدد الأمين العام، في تقريره المعنون "تجديد **الأمم المتحدة** – برنامج للإصلاح" الصادر في ١٩٩٧/٧/١٤، الذي اعتمدته **الجمعية العامة** في ١٩٩٧/١١/١٢، عددا من الأولويات الجوهرية لتجديد حيوية **الأمم المتحدة**. ويتسم مجالان منهما بأهمية خاصة للمساعدة الإنسانية والإنمائية التي يقدمها **البرنامج**. ويشير هذا القسم إلى تدابير الإصلاح في ميدان المساعدات الإنمائية وحدها.

١٠- وفي الفقرة ١٦١، الإجراء ١٠ ينص التقرير على ما يلي: "(أ) بغية تحقيق التعاون الموجه نحو بلوغ الأهداف، وتماسك البرامج، والتعزيز المتبادل فيما بينها، ستصاغ برامج المساعدة التي تضطلع بها **الأمم المتحدة** وتقدم بوصفها جزءا من إطار وحيد هو **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، بأهداف مشتركة وإطار زمني مشترك. وستدرج في الوثيقة أموال البرامج التي يديرها كل من **البرامج والصناديق** لكنها ستظل متميزة بوضوح. وسيقتضي الإعداد تعاونا في البرمجة وتشاورا وثيقا مع الحكومات، بما في ذلك المواءمة مع مذكرات الاستراتيجيات القطرية حيثما وجدت؛ (ب) ستشكل جميع **الصناديق والبرامج** ومراكز **الأمم المتحدة** للإعلام جزءا من مكتب واحد **للأمم المتحدة** يرأسه المنسق المقيم بوصفه المسؤول المعين ممثلا للأمين العام وقائد الفريق القطري **للأمم المتحدة**، الذي يعتمد لدى رئيس الحكومة؛ (ج) تطلق على الأماكن المشتركة **للأمم المتحدة** في البلد تسمية. دار **الأمم المتحدة**...".

١١- ويتولى **فريق الأمم المتحدة الإنمائي** الإشراف على الإصلاحات المذكورة أعلاه في ظل توجيه **اللجنة التنفيذية** التي يترأسها مدير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، وتتألف من الرؤساء التنفيذيين **لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي.** وتجتمع **اللجنة التنفيذية** كل شهرين؛ وقد عقدت آخر اجتماعاتها في مقر **البرنامج** في ١٩٩٨/٣/٣٠. وتتألف عضوية **فريق الأمم المتحدة الإنمائي** من ١٤ **وكالة وصندوقا**

وبرنامجا للأمم المتحدة، من بينها **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**. وقد طلبت وكالات متخصصة، من بينها **منظمة الأغذية والزراعة**، أن تشترك في إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، ويضطلع كثير منها بدور نشط في الميدان.

١٢- ويستهدف **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** أن يكثف بصورة هائلة العملية الجارية المتمثلة في زيادة التعاون على المستوى القطري، التي تتمحور حول مذكرة الإستراتيجية القطرية وتضم قاعدة بيانات مشتركة (التقييم القطري الموحد). وقد اختير ١٨ بلدا[١] لتكون بلدانا تجريبية، ويجري في الوقت الحاضر إعداد واستعراض دفعة أولى من وثائق **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** تتعلق ببلدان محددة. ولئن كان **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** يعد عملية لامركزية، فإن لهذه العلية خصائص مشتركة تتمثل في خضوعها لتوجيه المنسق المقيم **للأمم المتحدة**، وفريق قطري يتألف من ممثلي الوكالات في البلدان المعنية. ويحظى عمل الأفرقة القطرية بدعم من عدد من جماعات عمل معنية بموضوعات محددة (جماعات العمل بحسب الموضوع).

١٣- ويضطلع **البرنامج**، بوصفه إحدى الوكالات الأصلية التي تتألف منها **الجماعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات**، بدور نشط في العملية في اثني عشر بلدا من بين البلدان الثمانية عشر المذكورة، إذ أن له في تلك البلدان برنامج قيد التشغيل. وإلى جانب أن المدير القطري يعد عضوا في الفريق القطري، فإن موظفي **البرنامج** يشاركون في معظم جماعات العمل بحسب الموضوع، وكذلك في كل الجماعات المعنية بقضايا مثل تخفيف وطأة الفقر، والأمن الغذائي، والتنمية الزراعية، والتغذية والصحة، والتعليم. ولما كانت المعونة الغذائية لا تمثل موضوعا إنمائيا محددا، فإن **البرنامج** لا يترأس بوجه عام جماعات العمل بحسب الموضوع التي يغلب عليها، عادة، الطابع الإنمائي. غير أن **البرنامج** يؤدي، ضمن **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، دورا رياديا فيما يخص تخفيف آثار الكوارث أو الوقاية من الأزمات الغذائية، وقد أنشئت جماعات معينة بهذه المسألة في عدة بلدان بناء على مبادرة **البرنامج**.

١٤- وعلى الرغم من أن **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** يعد عملية لا مركزية، فقد أنشئ نظام مساند له في نيويورك وفي الوكالات المختلفة على حد سواء. إذ أنشئت في **البرنامج** جهة اتصال في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ يربطها "خط ساخن" بجهات الاتصال المعنية في جميع المكاتب الإقليمية. وتلقى ثمانية موظفين من موظفي **البرنامج** تدريبا في هذا المجال. وقد عقدت آخر دورة تدريبية على نطاق **المنظومة** في مقر **البرنامج** في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ مارس/آذار ١٩٩٨، وحضرها موظفون من ١٧ وكالة مختلفة. وسيوفد **البرنامج** أيضا أثنين من موظفيه للمشاركة في التقييم المشترك للخبرات الأولى المكتسبة من تنفيذ **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** في ستة بلدان تجريبية، وهو تقييم يعتزم إجراؤه اعتبارا من يونيو/حزيران – يوليو/تموز ١٩٩٨. وإلى جانب أن مكتب **البرنامج** في نيويورك يحتفظ بصلة يومية مع مكتب **فريق الأمم المتحدة الإنمائي**، ومع جماعات العمل المختلفة، فقد أعار **البرنامج** أحد موظفيه إلى مكتب **فريق الأمم المتحدة الإنمائي**، شغل منصب المدير المشارك.

١٥- وينظر **البرنامج** إلى عملية **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** على أنها آلية لها أهميتها الحاسمة للوصول إلى تعاون وتكامل أكثر انتظاما بين الوكالات المشاركة. ومجرد تحقيق التناسق بين دورات البرامج سيسهل المشاورات بين الوكالات قبل وضع البرامج القطرية في صيغتها النهائية، بهدف زيادة ترتيبات التمويل المشترك أو تحقيق أقصى استفادة من المدخلات الفنية. وبالرغم من أن المرحلة الراهنة مرحلة تجريبية، فإن لها عدة مزايا عملية بدأت تلوح بالفعل، وهي مزايا سيستمر استكشافها في الشهور المقبلة:

---

(١) كولومبيا، وغانا، وغواتيمالا، والهند، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، والمغرب، وموزمبيق، وناميبيا، والفلبين، ورومانيا، والسنغال، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وفيتنام، وزمبابوي.

(أ) سيكون **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** وآلياته أداة مهمة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ البرامج القطرية **للبرنامج**، في إطار الهيكل اللامركزي الجديد؛

(ب) من شأن توافر الوثائق الأساسية المتفق عليها ل**إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، بما في ذلك المؤشرات المشتركة والتقييم المشترك، أن يبسط العملية الراهنة المتعلقة بمخططات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية، إلى جانب جعل وثائق **البرنامج** أكثر ارتباطا بالمعونة الغذائية؛

(ج) من المتوقع أن تتمكن الأفرقة القطرية من الاضطلاع بدور استشاري فيما يتعلق بصياغة البرامج القطرية واستعراضها في منتصف المدة. وتستطيع الأفرقة بحسب الموضوع أن تؤدي دورا مهما فيما يتصل بإعداد المشروعات والتقييم الفني لأنشطة محددة بمجرد إجازة **المجلس التنفيذي** للبرامج القطرية.

١٦- وسيواصل **البرنامج** خلال الأشهر المقبلة استكشاف جدوى مسارات العمل المبينة أعلاه وطرائق تنفيذها. وستعرض على **المجلس** في دورته العادية الثالثة وثيقة معلومات قصيرة عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

الطابع متعدد الأطراف للأنشطة الإنمائية للبرنامج

١٧- شهدت السنوات الأخيرة هبوطا ملموسا في مستوى التمويل الأساسي **لصناديق وبرامج الأمم المتحدة**. ولئن كان المستوى العام للموارد الأساسية وغير الأساسية **لمنظومة الأمم المتحدة** قد سجل زيادات متواضعة، فإن حصة المساهمات متعددة الأطراف (التي تعتبرها وكالات أخرى موارد أساسية) قد انخفضت بدرجة كبيرة، فلم تعد يمثل في الوقت الحاضر إلا أقل من نصف مجموع الموارد المتلقاة. وأثار هذا الاتجاه قلق وكالات **الأمم المتحدة** وكذلك قلق الأمين العام نفسه، كما يتضح في مقترحاته لإصلاح **الأمم المتحدة**. وقد حمل هذا الوضع في وقت لاحق **الجمعية العامة** على اعتماد القرار ١٢/٥٢ (باء) الذي يطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات لإنشاء نظام جديد للموارد الأساسية، بهدف الحصول على تمويل للتعاون الإنمائي **للأمم المتحدة** على "أساس يمكن التنبؤ به ومتواصل ومضمون".

١٨- ويعني استمرار المستويات المرتفعة للدعم المالي المقدم من الدول الأعضاء وجود درجة عالية من الثقة في **منظومة الأمم المتحدة** بوصفها أداة للتعاون الإنمائي متعدد الأطراف، وبقدرتها على تنفيذ البرامج المعتمدة. غير أن ميل الدول الأعضاء المتزايد إلى تقديم مساعدات إنمائية موجهة متعددة الأطراف يخلق حالة غير مواتية. وعليه، فبالرغم من إسناد إدارة الموارد إلى **صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة**، فإن نفس الثقة لا تتجلى إذا جئنا لدور **المجالس التنفيذية** في تحديد مواقع وكيفية استخدام تلك الموارد في إطار السياسات والأولويات والبرامج المعتمدة. وفي هذه الحالات تتعرض سلطة **المجالس التنفيذية**، عن قصد أو عن غير قصد، لتقويض تدريجي، وتبدو بعض الدول الأعضاء غير مستريحة لقرارات تتخذها هذه **المجالس التنفيذية**، حتى عندما تكون أعضاء في تلك المجالس ذاتها.

١٩- وقد تعرض **البرنامج**، بوصفه أحد برامج **الأمم المتحدة** الممولة على أساس طوعي، لهذه الاتجاهات بدوره. ويصدق هذا بوجه خاص فيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية **للبرنامج**، حتى وإن ظلت عمليات الطوارئ تحظى بدعم جيد عموما بالرغم من تزايد الطابع الموجه للمساهمات متعددة الأطراف. وقد اعتمد **البرنامج**، من الناحية التقليدية، على قاعدة تمويل طوعي متعدد الأطراف كي تتوافر له المرونة اللازمة فيما يخص شراء وتسليم كمية تتراوح بين ٢ مليون و٣ ملايين طن من الأغذية سنويا بأكثر الطرق اتساما بالكفاءة وبفعالية التكاليف. وبالرغم من نجاح **البرنامج** في الحفاظ على

مستويات عامة مرتفعة من الموارد، تتراوح بين ١,٣ و١,٤ مليار دولار في السنة، فإن انخفاض الموارد متعددة الأطراف قد تسارعت وتيرته في السنتين الماضيتين منذ تطبيق نموذج الموارد والتمويل طويل الأجل في عام ١٩٩٦.

٢٠- وقبل تنفيذ سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، كانت الموارد الموجهة عن طريق **البرنامج** تعتبر إما موارد متعددة الأطراف وإما موارد ثنائية. ويتيح نموذج الموارد والتمويل طويل الأجل للجهات المانحة أن توجه مساهماتها المقدمة إلى **البرنامج** عن طريق ثلاثة منافذ للتمويل هي: التمويل متعدد الأطراف، والتمويل الموجه متعدد الأطراف، والتمويل الثنائي، كما أن هذا النموذج يكفل استرداد التكاليف كاملة وإمكانية التنبؤ بموارد ميزانية دعم البرامج والإدارة. غير أن الرغبة في ضمان قاعدة تمويل يمكن التنبؤ بها لجميع الأنشطة التي يضطلع بها **البرنامج** كان لها في الواقع تأثير عكسي، إذ أن مستوى المساهمات "متعددة الأطراف" المقدمة لأغراض التنمية قد انخفضت من ٩٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ولكن تعريف المساهمات متعددة الأطراف قبل عام ١٩٩٦ كان أوسع نطاقا ومفتقرا إلى الدقة. إذ كان يشمل ما هو أكثر مما يمكن أن يدعى المساهمات متعددة الأطراف "النقية" – أي مساهمات غير المقترنة بأي نوع كان من الشروط – والمساهمات المقترنة بشروط متباينة. ومنذ عام ١٩٩٦، انتقل هذا النوع الأخير إلى فئة المساهمات الموجهة متعددة الأطراف التي تمثل الآن ٣١ في المائة من المساهمات المقدمة لأغراض التنمية.

٢١- وأدى ارتفاع حصة الموارد الموجهة متعددة الأطراف إلى زيادة التكاليف الإدارية وإلي تعقد عمليات البرمجة بدرجة أكبر، مما قلص المرونة المتاحة **البرنامج** في الاستجابة على وجه السرعة لتغير الحقائق التشغيلية في الميدان. وهذا الاتجاه يمكن أن يؤدي أيضا، على المدى البعيد، إلى انخفاض في المستوى العام للموارد المقدمة لأغراض التنمية، وقد يعوق فعالية تكاليف **البرنامج**. من ذلك مثلا، أن **المجلس** قد توصل إلى توازن دقيق بين مبدأ تعميم المساعدة، وضرورة إيلاء الأولوية في توجيه الموارد الضئيلة إلى أشد البلدان والسكان احتياجا. ويتجلى هذا في قراره بتقديم ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من المساعدة الإنمائية **للبرنامج** إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وما لا يقل عن ٥٠ في المائة إلى أقل البلدان نموا. وإذا سعت دول أعضاء إلى تخطي هذا الهدف، من خلال تقديم مساهمات فردية موجهة، قد يؤدي هذا إلى أن تستخدم في بلدان لا تندرج ضمن أقل البلدان نموا، موارد متعددة الأطراف قدمتها دول أعضاء أخرى للبرامج الإنمائية التي أجازها **المجلس**. وربما يدفع هذا الوضع هذه الدول الأخيرة إلى خفض مساهماتها متعددة الأطراف أو اختيار أن تقدم مساهمات موجهة، لأن **البرنامج** يكون عند ذاك قد استخدم المساهمات دون مراعاة كافية للأولويات المسندة للبرامج التي أجازها **المجلس** في أقل البلدان نموا. والأمر الأكثر أهمية، أنه لما كان التوجيه المتزايد للمعونة الغذائية متعددة الأطراف المقدمة لأغراض التنمية يقلص قدرة **البرنامج** على تعبئة ونقل السلع بطريقة مثلى، فسوف تتأثر كفاءة **البرنامج** وفعالية تكاليفه.

٢٢- ومن المأمول أن يشجع الاستعراض الجاري لسياسات الموارد والتمويل طويل الأجل الجهات المانحة على تمويل البرامج الإنمائية **للبرنامج** من خلال المنفذ متعدد الأطراف. ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة، على أية حال، ألا يكون للسياسات المعتمدة تأثير سلبي على المستوى العام للموارد المتاحة **للبرنامج**.